جدلية القوّة الصلبة والقوّة الناعمة في الهيمنة على الدول النائمة

□ د.علي المرهج

بدأ مفهوم "القوة الناعمة" اليوم أكثر تداولاً في سياسة الدولة والعلاقات بين الدول، بل وحتّى بين الجماعات الأثنية ذات العلاقات المتوترة.
أول من استخدم هذا المفهوم هو السياسي وخبير العلاقات الدولية الأميركي "جوزيف. س. ناي" عميد مدرسة كيندي للدراسات الحومية بجامعة هارفرد، وقد شغل منصب رئيس المخابرات الوطني ومنصب وكيل وزير الدفاع في إدارة كلينتون.
في كتابه "مُلزمون بالقيادة الصادر عام ١٩٩٠" بدأ يُطور مفهومه عن "القوة الناعمة"، وفي كتابه "مُفارقة القوة الأمريكية" الصادر عام ٢٠٠١ كتب بتوسع عن هذا المفهوم، أما كتابه "القوة الناعمة" الصادر في عام ٢٠٠٤، وقد صدرت ترجمته العربية عن دار العبيكان في السعودية عام ٢٠١٢، تر: محمد توفيق البجيرمي، الذي وثّقنا له في متن قراءتنا هذه لمفهوم "القوة الناعمة".
كان الكتاب تتويجاً لرؤى جوزيف ناي وإيضاحاً لمعنى مفهوم "القوة الناعمة" وتمظهراته في الكشف عن إمكانات تطبيقه وتخليص أميركا من باهظ الأثمان التي صرفتها في حروبها التي استخدمت فيها "القوة الصلبة".
تعني "القوة الناعمة" القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومُثله السياسية" (ص١٢) وهي المُقابل لـ "القوة الصلبة" و القوة الاقتصادية" التي يُمكن أن تُستخدم بوصفها من آليات السطو الغلبة للقوة الصلبة العسكرتارية، وفي الوقت نفسه يُمكن أن تُستخدم بطريقة مرنة عن طريق تنشيط مؤسسات العولمة الاقتصادية العابرة للقارات لخلق "الدولة المرنة" بعبارة سمير أمين، لخرق نظم السيادة التقليدية في الدول النامية أو دول العالم الثالث (ص٧٢)، وهناك مفهوم "القوة الذكية" وهي ليست صلبة ولا ناعمة، إنما هي مزيج بينهما، (ص١٦)، ولو ركزنا النظر في هذه المفاهيم لوجدناها تستخدم مفهوم القوة، وهذا المفهوم بأبسط تعريف له هو: "امتلاك القدرات على التأثير في أسلوب الآخرين لجعل الأشياء التي يرغب بها من يمتلك القوة تحدث"، (ص٢٠)، وليس شرطاً أن نستخدم القسر والقسوة والحرب لتحقيق هذا التأثير، إنما يُمكن تحقيق كل ذلك عن طريق استخدام "القوة الناعمة".
أهم مقومات وجود القوة الناعمة وفاعليتها هي:
أولاً: العمل على "الاختراق الثقافي" والعلمي للمجتمعات المنغلقة على ثقافتها المحلية، والسعي للترويج فيها لثقافة ذات قيم عالمية، لأن المجتمعات ذات القيم المحدودة محلياً يقل فيها احتمال إنتاج التفاعل مع القوة الناعمة، (يُنظر: ص٣٢)، وسيكون الإعلام والأفلام والموسيقى الغربية والتأثير الثقافي والأدبي، فضلاً عن العلمي، أدوات هذه القوة الناعمة، عبر إبهار شباب هذه المجتمعات دائمة التوتر والكره لمجتمعات الترف والغنى والصناعة، بتحويلها لجماعات مُتلقية ومُتأثرة ومُنجذبة لنتاج المجتمعات الأنكلوسكسونية. الأمر الذي يُساعد في وجود جماعات مؤيدة لنمط حياة أميركا وأوربا لتجعل من هذه الجماعات، جماعات ضاغطة على سياسة وتوجهات المجتمع الرافض للبيئة الثقافية والعلمية لتُحقق ما لم تُحققه الدبابات والطائرات الحربية.
"فالدعاية السوفيتية والثقافية (مثلاً) والتي كانت تُديرها الدولة، لم تستطع أن تُضاهي في تأثيرها ثقافة أميركا الشعبية في الجاذبية، فجدار برلين كان قد تم اختراقه بالتلفزيون والأفلام السينمائية قبل زمن طويل من سقوطه في عام ١٩٨٩" (ص٨٣.٨٤)، فقد حققت هذه القوة الناعمة مالم تُحققه القوة الصلبة بسنوات طويلة من المواجهة العسكرية المباشرة وغير المباشرة، رغم القيود الصارمة التي كانت تُمارسها الحكومة الروسية على المُنتجين الثقافي والاقتصادي الأميركيين، ولكن الأفلام استطاعت النفاذ، وحتى موسيقى "الروك آندرول" استطاعت كسب قلوب الكثير من شباب دول الإتحاد السوفييتي آنذاك، بل وحتّى بعض البلدان الإسلامية المنغلقة ثقافياً وسياسياً.
ثانياً: محاولة جذب أكبر عدد من الطلبة الراغبين في الدراسة في أميركا وأوربا وتقديم أكبر التسهيلات لهم وضمان سُبل التقدم والنجاح لهم، لأنهم سيكونوا رسل هذه الحضارة في مُجتمعاتهم، لأنهم مُرحب بهم، وأغلبهم سيكونون هم قادة هذه المُجتمعات، إذ يقول كولن باول وزير الخارجية الأميركي الأسبق: "أن أفكر في رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المُستقبل الذين تلقوا التعليم هنا في أميركا" (ص٧٧).
ثالثاً: العمل على نشر الوعي بالديموقراطية والحريات الفردية وحقوق الإنسان كما جاءت بلائحة حقوق الإنسان، وهذا الأمر سيُسهل من إيجاد سبل للتفاهم مع هذه الجماعات، لأنها الأقرب لنمط الحياة الأميركية الفكري والثقافي، و"محاولة إنشاء هيكل من القواعد الدولية يتماشى مع الطبيعة الليبرالية والديمقراطية للنظم الاقتصادية" في الدول الأنكلوسكسونية (ص٣١).
رابعاً: استخدام الثورة المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الأنترنت لكسب عقول الكثير من شباب مجتمعات الرفض والممانعة. (ص٥٩)، ففي الصين الماوية قد تسربت الأخبار الأميركية عن طريق الأنترنت، وغيرها من وسائل الإعلام، فقد أعجب الكثير من الصينيين بالثقافة الشعبية الأميركية (ص٨٧).
خامساً: استخدام التجارة بوصفها إحدى الطُرق التي تنتقل بها الثقافة فتنتشر.
أما مُعوقات تطبيق "القوة الناعمة" فهي سياسة الحكومة ذات التأثير الدولي، لأن الحكومات عادة، لا تستخدم "القوة الناعمة" في التعامل مع مجتمعات الرفض والممانعة بقدر ميلها لاستخدام القوة الصلبة، ولكن ما يخدم هذه الدولة هو مؤسسات المجتمع المدني الاقتصادية والثقافية والشعبية والعلمية، التي لها تأثيرها الفعّال في تقبل المجتمعات الأنكلوسكسونية ورفض سياستها الخارجية، فالكثير من الجاذبية للقوة الناعمة أنتجتها "هوليود" والجامعات، والمؤسسات الثقافية والعولمية غير المرتبطة بالحكومة الكولنيالية ولا بسياستها الرعناء. وكان الأجدر بالولايات المُتحدة الأميركية البحث عن مؤيدين لسياستها في المُجتمع الدولي عن طريق سياسة الجذب والقوة الناعمة، لا عن طريق سياسة التخويف والقوة الصلبة وإرغام الرافضين لسياستها باستخدام وسائل القسر والضغط الاقتصادي. (يُنظر: ص١١٠).
إن ما يُميّز أطروحات جوزيف ناي في تبنّيه لمفهوم "القوة الناعمة" هو مقدار ما أحدثته "القوة الصلبة" من دمار في البنية التحتية والمجتمعية للدول التي تعرضت لحروب "الدولة المارقة" بعبارة جومسكي.
تعرض جوزيف ناي، لدور الإرهاب وقدّمه في مواجهة المدّ الشيوعي بدعم من أميركا بما يُسميه "دمقرطة التكنولوجيا" (ص٤٩)، التي "وضعت وسائل تدمير جديدة في أيدي المُتطرفين من الجماعات والأفراد" (ص٤٨) بعد أن كانت هذه الطاقات التدميرية محصورة في أيدي الحكومات والجيوش المُتقدمة بالدرجة الأولى، فصار هناك فرد يُهدّد أمماً، كما حصل مع (أسامة إبن لادن) وقد تساوقت "دمقرطة التكنولوجيا" هذه مع أيديولوجيا العنف الموروث من ماضي هذه الجماعات ذات التصور الأحادي للحقيقة.
استخدم الإتحاد السوفييتي القوة الناعمة، حينما كانت رؤيته الماركسية في الدفاع عن حقوق البروليتاريا والطبقات الفقيرة كأداة جذب لتعاون شعوب العالم الثالث وتفاعله مع رؤيته القائمة على ضرورة بناء اقتصاد مُقيّد تُسيطر عليه الدولة لضمان توزيع المدخولات بالتساوي بين أفراد المجتمع ممن هم من أصحاب وسائل الإنتاج أو العاملين فيها، ولكن هذه الفاعلية في استخدام القوة الناعمة على المستوى الفكري، بدأت في الفتور حينما ماسها مع مُعترك السلطة والممارسة الحياتية الاجتماعية والعقائدية (يُنظر: ص١١٤).
وقد استخدم الأوربيون سياسة القوة الناعمة في المصالح العامة العالمية، وإن كان في بعض ممارسات حكوماتها انصياع لسياسة أميركا المارقة، ولكنهم على الرغم من هذه الهفوات، إلا أنهم ما زالوا في السياسة الخارجية يمتلكون كثيراً من الحصافة الدبلوماسية والتعاون الثقافي الذي يشفع لهم ويغفر عند كثير من الدول الضعيفة بعض من تهاونها مع سياسة الحكومة الأميركية المارقة، عبر محاولات فرنسا وبريطانيا "عبر خلق ميزان قوى مُتعدد الأطراف" (ص١٢٦).
في آسيا كان لـ"النمور الآسيوية" دورها في تنشيط الوعي بمفهوم القوة الناعمة، فكانت اليابان من أولى هذه الدول التي شجّعت النمو التكنولوجي والعلمي مع المحافظة على التراث القومي، وسعيها لتطوير الإنتاج المحلي عبر تمكنها من السيطرة على التكنولوجيا والتنمية الإنمائية والعلمية والثقافية، الكامنة في تفوقها في إنتاج برامج الأطفال الإلكترونية أو الكارتونية وتصديرها لثقافتها الشعبية في الموسيقى واليوغا اليابانية.
يختتم جوزيف نايم كتابه، بنصيحة للولايات المُتحدة الأميركية بالانفتاح على ثقافات الشعوب المُتباينة والمُختلفة والرافضة لسياسة أميركا الخارجية، وفتح الآفاق الدبلوماسية وتجاوز الفكرة الوهمية القائلة بـ "إمبراطورية أميركا" التي تبنّاها بعض المفكرين الأميركيين ومؤيديهم، بل وحتى ناقدي سياستها، لأن "الإمبراطورية ليست سوى استعارة"... "ليست الولايات المُتحدة مُهيمنة ولا إمبراطورية" (ص٢٠٠.٢٠١).
إن دعوة جوزيف ناي لتوسيع استخدام سياسة القوة الناعمة، لا يعني تخلّي أميركا عن السيف كما يقول، "فستظل مُحتاجة إليه بين الحين والآخر في الصراع ضد الإرهاب وفي جهودها لزيادة الاستقرار، فالحفاظ على قوتنا الصلبة جوهري للأمن، ولكننا لن ننجح بالسيف وحده" (ص٢٠١١).
هي نهاية لكاتب تليق به بكونه سياسيا أميركياً عاش في ظل حروب متواصلة، من فيتنام إلى أفغانستان والحرب الباردة وسقوط جدار برلين، وعاصفة الصحراء، ليختم بقوله: "ليست الأمم المُتحدة هي المصدر الوحيد للشرعية" (ص٢١٢)، ليشير لنا بأن الكثير من قرارات أميركا التي تبنّتها خارجاً أو بالضدّ من الأمم المُتحدة هي صحيحة، وإن لم تحظ بقبولها (!!).
ولربما سيُصدّر لنا الإسلاميون هذا المفهوم، أي مفهوم "القوة الناعمة" بوصفه مفهوماً قد أنتجته الثقافة الإسلامية ولم يعيه المسلمون، لأن جذوره متأصلة في دعوة الإسلام حينما خاطب المخالفين بقوله "وجادلهم بالتي هي أحسن" أو حينما بعث النبي رُسلاً لحاكم الروم هرقل وكسرى إمبراطور الفرس، ليهديهما لسبيل النجاة أملاً (!!)، أو ربما سنرى في دعوة الرسول للمسلمين في مصالحة المُشركين وفق قوله "فإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم" (الأنفال/٦١)، (!!) ولربما يكون مفهوم جوزيف ناي عن "القوة الناعمة" كمفهوم الاشتراكية ومفهوم الديمقراطية، حينما نظروا له كثير من الإسلاميين على أنه من نتاج الفكر الإسلامي، كما هو الحال مع أغلب النظريات العلمية التي نظروا لها المتأسلمون فثبت خطؤها، فسكتوا، ولم يعلموا أن توظيف النص لصالح تحولات ظرفية زمانية ومكانية طارئة إنما ينال من عصمة النص المقدس.

> **إن ما يُميّز أطروحات جوزيف ناي في تبنّيه لمفهوم "القوة الناعمة" هو مقدار ما أحدثته "القوة الصلبة" من دمار في البنية التحتية والمجتمعية للدول التي تعرضت لحروب "الدولة المارقة" بعبارة جومسكي.**

قضية للمناقشة

الدولة والسلفيون

□ فريدة النقاش

تبحث دوائر السلطة في مصر بعد الإنجاز الكبير للموجة الثانية للثورة عام ٢٠١٣، وإزاحة الإخوان عن الحكم بعد أن اكتشف المصريون حقيقتهم. تبحث عن حليف قوي في الساحتين الاجتماعية والسياسية، حليف يكون عوناً لها في مواجهة النفوذ الإخواني، ولأسباب كثيرة يطول شرحها. لم تلجأ الدولة للقوى السياسية واليسارية الديموقراطية، بدعوى أن هذه الأخيرة هي ضعيفة وتفتقر إلى الروابط المتينة مع الجماهير، تلك الروابط التي نسجها تنظيم الإخوان على مدى عقود، لكن الحفر الدؤوب عن الأهداف والمرامي الحقيقية لهذا الاختيار يشير بقوة إلى المصالح الطبقية المتوافقة.
ولجأت الدولة مبكراً جداً إلى السلفيين لا فحسب في مواجهة فلول الإخوان المسلحين ونفوذهم الممتد بطول البلاد وعرضها، وإنما أيضاً في مواجهة كل من الجماهير الغاضبة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وقوى اليسار وشباب الثورة الذين يطرحون سياسات بديلة تتوافق مع أهداف الموجات الثورية وشعاراتها: عيش. حرية. عدالة اجتماعية. كرامة إنسانية. دولة مدنية.
وتجلى انحياز دوائر السلطة ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة للسلفيين وممثلهم حزب "النور" أثناء كتابة الدستور حين وقف ممثلوها متضامنين مع كل من "الأزهر" وحزب النور ضد النص على مدنية الدولة سواء في مقدمة الدستور أو ضمن مواده، ليطرحوا في النهاية صياغة لا علاقة لها بالشعار الذي رفعته الموجات الثورية ولا بتطلعات المصريين لإرساء مبادئ المواطنة والحداثة في ظل دولة مدنية ديموقراطية حديثة، وخرج لنا الدستور بتعبير مائع لامصداقية له حين كتب المهيمنون أو الذين يملكون حق النقض رغم أنهم أقلية في لجنة الدستور كما قال أحد أعضاء اللجنة أي كل من الأزهر وحزب النور والمجلس الأعلى للقوات المسلحة: حكومتها مدنية (!).
وأصبح طرح شعارات ومطالبات تجديد الفقه والخطاب الديني وصولاً لمطالبة الرئيس "السيسي" بما سماه ثورة دينية أمراً مثيراً لشكوك جدية، لأن رعاية الدولة للسلفيين متواصلة، ومنابرهم تحظى بالحماية، بل وأدبياتهم ومصطلحاتهم شائعة ومتداولة، والأهم من ذلك كله أن ممارساتهم ضد النساء وضد المسيحيين متواصلة دون رادع، أو عقاب، بل إن بعض رموزهم تمارس في الحياة العامة نفوذاً كبيراً على مشاعر الجماهير الغاضبة وسلوكها، بينما يجري التضييق على القوى المدنية واليسارية على نحو خاص.
ولم تتعلم السلطات القائمة درس تجربة "السادات" الذي سبق أن استخدم نفس المنطق، حيث لم يكتف في بداية حكمه بالإفراج عن الإخوان وحتى الجماعات الجهادية ليستعين بها على نفوذ اليسار في الجامعات والمناطق العمالية، بل إنه تحالف فعلياً معهم وصولاً إلى قيام رجاله بتمويل تسليحهم ليقوموا بمهمة تصفية اليسار، ولكنهم انقلبوا عليه بعد ذلك وقتلوه، استمرارا لميراث طويل صبغ تاريخهم بالدم حين قتلوا خصومهم وإن فشلوا في اغتيال "جمال عبد الناصر" وكان "السادات" يعرف جيداً هذا التاريخ، والمنطق "الدين" الثاوي في عمق الممارسات المسلحة التي قامت بها عبر التاريخ كل جماعات ما يسمى بالإسلام السياسي.
يندرج تحالف الدولة مع السلفيين في سياق مركب ومعقد يرعاه العقل البراجماتي النفعي، وضيق الأفق السياسي الذي يغذي مصالح لا حصانة لها في أوساط الجماهير التي أشعلت موجات الثورة، ويمثل الفساد السياسي والاقتصادي عصب الأسباب التي أدت إلى الانفجار، وهنا يكون الغطاء الديني ملاذاً وحصانة وتبريراً للثروات التي تراكمت في ظل الفساد، فضلاً عن تهدئة المشاعر الغاضبة لجماهير أنجزت موجات الثورة، ولم يتغير شيء سوى أشخاص وأصبح حالها أسوأ مما كان، لكنها هي نفسها تغيرت بعمق.
وللتشهير بالاشتراكية والاشتراكيين يتشدق المعادون لها بقول ماركس، إن الدين "أفيون الشعوب"، وكالعادة ينتزعون هذه الجملة من السياق العام الذي جاءت فيه حين تحدث "ماركس" عن كون الدين هو روح عالم بلا روح، وعزاء من لا عزاء لهم منتقدا ما يلحقه الاستغلال من أذى بإنسانية الإنسان مما يؤدي لاغترابه، ويلجأ المستغلون لاستخدام الدين لتغييب وعي الجماهير وتبرير استنزافها.
نستطيع أيضاً أن نستنتج من حماية الدولة للسلفيين وهم المعادون لكل ما تطرحه من شعارات، كيف أن منطق الألاعيب السياسية البهلوانية يقف خلف هذه الممارسات وهو منطق يرى أن السياسة هي لعبة شطارة، و"ما تكسب به العب به" أياما كانت نتائج مثل هذه الألاعيب، وللأسف أنها كانت غالباً نتائج كارثية.
وتتعدد أشكال تقصير المثقفين التنويريين والنقديين، ومن ضمنها تقاعسهم عن تقديم صيغة أخرى ومنهج آخر للسياسة، لا باعتبارها لعبة الشاطر يكسبها، وإنما باعتبارها أداة جبارة لتغيير حياة الناس إلى الأفضل، وإرساء القيم العليا المبنية على تضامن الجماهير العريضة، صاحبة المصلحة في التغيير، ومنجزة الثورات، وصانعة التاريخ الحقيقية.
إن مثل هذا الفهم للسياسة هو في حد ذاته، عمل تحريري واسع المدى، وأداة قوية في عقول وأيدي الباحثين عن تغيير العالم، وهؤلاء هم من سوف ينجزون عملية التجويد الشاملة، وفي القلب منها تجديد الخطاب الديني أو الثورة الدينية في قول آخر "وربما يدفع هذا الدور الدولة لتعديل سياستها المزدوجة ذات الوجهين حول هذه القضية".

لليسار در

مطالبنا.. واضحة وبسيطة

□ حسين عبد الرازق

بصرف النظر عن الطريقة الفجّة والفاضحة التي أدارت بها أجهزة الحكم ملف انتخابات رئاسة الجمهورية والمحدّد لها الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مارس/ آذار ٢٠١٨، وحولتها إلى استفتاء على شخص رئيس الجمهورية "عبد الفتاح السيسي" المرشح لفترة رئاسية ثانية وأخيرة، رغم وجود منافس شكلي دفع به في اللحظة الأخيرة لإعطاء الاستفتاء شكل انتخابات تناسبه.. فمن الواضح أن الرئيس المرشّح واثق من الفوز بفترة رئاسية ثانية، ولا يقلقه غير نسبة المواطنين الذي سيدلون بأصواتهم، حيث يسود اعتقاد بتدني هذه النسبة في ظل الملابسات التي أحاطت بانتخابات الرئاسة الحالية، وتراجع التأييد للرئيس عبد الفتاح السيسي، مقارنة بحالة التأييد الواسع له في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠١٤.
وللمرة الثانية لا يطرح "الرئيس" المرشح لمنصب رئيس الجمهورية برنامجاً لسنوات الحكم الأربع المقبلة (٢٠١٨ .٢٠٢٢) ، ويكتفي بما أسماه كشف حساب سنوات حكمه منذ عام ٢٠١٤ وحتى الآن، وقد وصف الرئيس انجازاته في فترة رئاسته الأولى بـ" الطفرة غير المسبوقة " قائلاً "على مدار فترة مسؤوليتي، حققنا طفرة غير مسبوقة في مؤشرات التنمية الاقتصادية.. لقد أنجزنا خلال أقل من أربع سنوات ونكاد ننتهي من إنشاء ما يقرب من ١١ ألف مشروع على أرض مصر بمعدل ٣ مشروعات في اليوم الواحد، وهو رقم قياسي غير مسبوق لأيّ دولة ناهضة.. وتبلغ تكلفة هذه المشروعات نحو ٢ تريليون جنيه، ويضيف الرئيس إلى ذلك، ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو ٣٧ مليار دولار، مقابل ١٦ مليار دولار في ٢٠١٤، وانخفاض العجز التجاري في العامين السابقين بمقدار ١٠ مليارات دولار، وانخفاض معدل البطالة من ١٣٫٤٪ إلى ١١٫٩٪، وتراجع معدل التضخم من ٣٥٪ إلى ٢٢٪ خلال شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨.
ولم يذكر الرئيس في كشف حسابه حقائق أخرى معاكسة، منها غياب أيّ سياسة لزيادة الإنتاج، بخاصة الإنتاجين الزراعي والصناعي وهما أساس أيّ نمو أو تقدم، فطبقاً للبيانات الرسمية، لا تسهم الزراعة بأكثر من ١٢٫٩٪ في معدل نمو الاقتصاد المصري ولا تسهم الصناعة بأكثر من ١٦٪ .
وهناك خلل في توزيع الدخل القومي ، فـ"١٠٪" من الأغنياء يحصلون على ما بين ٦٥٪ و٧٥٪ من الدخل القومي .
والارتفاع اليومي للأسعار دون ضابط أو رابط، أدّى عملياً لانخفاض الدخول الحقيقية لكل من يعمل بأجر وهم غالبية الشعب المصري، وقد ارتفعت الأسعار دفعة واحدة بنسبة ٢٠٠٪ عقب قرار تعويم الجنيه، وتوالي الارتفاع بنسب مختلفة منذ ذلك الحين باستثناءات قليلة .
ولم يتطرق الرئيس في كشف حسابه إلى التطورات السياسية وأوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان، فهذه صفحة سوداء تكشف تراجعاً واضحاً عن الديمقراطية، يبدأ بتجاهل الدستور بعدم تحويل بنوده ومواده إلى قوانين وإجراءات عملية، وإصدار عديد من القوانين والمواد القانونية التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور في المواثيق والاتفاقات والعهود الدولية التي صدقت عليها مصر .
وفي ظل هذه الأوضاع، تحتاج الأحزاب والقوى السياسية المنحازة للجماهير إلى تنسيق جهودها من أجل الضغط على سلطات الحكم للاستجابة لعدد من المطالب الجوهرية للخروج من الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد، وبصفة خاصة .

> **لم يذكر الرئيس في كشف حسابه حقائق أخرى معاكسة، منها غياب أيّ سياسة لزيادة الإنتاج، بخاصة الإنتاجين الزراعي والصناعي وهما أساس أيّ نمو أو تقدم، فطبقاً للبيانات الرسمية**

• مواجهة شاملة للإرهاب تشمل إلى جانب المواجهة الأمنية الملتزمة بالدستور والقانون، المواجهة الفكرية والثقافية والسياسية والتعليمية.. إلخ .
• سياسية جديدة لتحقيق التنمية الوطنية المستقلة المعتمدة على الذات والعدالة الاجتماعية توقف الانحياز للأقلية المالكة على حساب الأغلبية المنتجة.
• خطة تنموية تقدم على أساس التنمية الزراعية والصناعية .
• وقف الاقتراض من الخارج بعد أن بلغ الدين الداخلي والخارجي بما يقدّر بـ ٣٫٧ ترليون جنيه، ووصل الدين الخارجي وحده في نهاية السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ إلى ٧٩٫٣ مليار دولار، ويتم صرف ٣٢٪ من الموازنة العامة للدولة كفوائد ديون مقابل ١٩٪ عام ٢٠١١ .
• برنامج عاجل للقضاء على الفقر والبطالة .
• فرض ضرائب تصاعدية تصل إلى ٤٠٪ ، وفرض ضريبة على الثروة وأرباح البورصة.
• الغاء القوانين والمواد القانونية المقيدة للحريات العامة وحقوق الإنسان .
• تفعيل مواد الدستور وخاصة المادة الخامسة التي تنص على قيام النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية .
إن هذه المطالبة خطوة أولى تزيل الاحتقان في المجتمع وتفتح الباب أمام تطور ديمقراطي وتنمية اقتصادية حقيقية وحد أدنى من العدالة الاجتماعية .
وكما قال فؤاد حداد في مسرحية الغول :
مطالبنا زي الشمس
واضحة وبسيطة
فهل يستجيب الرئيس عبد الفتاح السيسي؟